البحرين: التعذيب هو السياسة والإفلات من العقاب هو القاعدة

تقرير معد من قبل مركز البحرين لحقوق الإنسان

بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان

بدعم من الاتحاد الأوروبي

شباط/ فبراير 2021

BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

Defending and promoting human rights in Bahrain

جدول المحتويات

مقدمة	3
المنهجية والمصادر	3
خلفية تاريخية	4
التزامات البحرين الدولية فيما يتعلق بالتعذيب	5
ممارسات الأجهزة الأمنية في مراكز الاحتجاز	6
المسؤولون المتورطون في ممارسات التعذيب	8
الضحايا والناجون من ممارسات الأجهزة الأمنية	11
النشطاء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان	12
المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين تم إعدامهم بالفعل	16
المتظاهرون	17
جدول موجز لضحايا التعذيب في البحرين	18
التوصيات	20

مقدمة

شهدت البحرين عدة انتفاضات عبر تاريخها المعاصر. سعت حركات شعبية مختلفة إلى نفس الهدف منذ ما قبل الاستقلال؛ مجتمع ديمقراطي يتمتع بحقوق متساوية. تم مواجهة هذه الحركات السلمية بالقوة ونتج عنها زيادة القمع. لم تختلف الحركة الشعبية الأخيرة في فبراير/شباط 2011 عن سابقيها.

منذ اليوم الأول للحراك الشعبي في 2011، لجأت الحكومة البحرينية إلى استخدام القوة لإنهاء التظاهرات السلمية. قُتل العديد من المتظاهرين بسبب وحشية قوات الأمن، سواء في الشوارع أو تحت وطأة التعذيب في مراكز الاحتجاز. وثقت تقارير محلية ودولية المئات من حالات التعذيب وسوء المعاملة. وقد دعت هيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية المختلفة الحكومة البحرينية إلى التصدي للانتهاكات ووضع حد للإفلات من العقاب. لقد انقضى نحو عقد من الزمان منذ 14 فبراير/شباط 2011 ولم يتغير أي شيء.

إن البحرين ملزمة بالتصدي للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة بموجب القانون الدولي. على الرغم من أن البحرين قد أدخلت منذ عام 2011 عدة إصلاحات للتصدي للممارسات غير القانونية التي ترتكبها قوات الأمن، إلا أن التعذيب لا يزال منتشراً وممنهجاً. وفقاً لتوثيقات مركز البحرين لحقوق الإنسان، فإن كل الأشخاص تقريباً الذين تم القبض عليهم على خلفية الحراك الشعبي في عام 2011 قد تعرّضوا لمستويات مختلفة من سوء المعاملة أثناء الاعتقال أو التحقيق أو الحبس الاحتياطي أو في السجن.

قامت قوات الأمن بتعذيب المعتقلين إما لانتزاع الاعترافات أو كعقاب لمشاركتهم في الاحتجاجات السلمية. كما تم ممارسة أشكال مختلفة من التعذيب البدني والنفسي ضد المعتقلين في مختلف أقسام الشرطة ومقرات الأجهزة الأمنية ومراكز الاحتجاز والسجون.

لم تنج الشخصيات المعارضة البارزة ونشطاء المجتمع المدني من التعذيب والمعاملة المهينة على أيدي قوات الأمن. يسرد هذا التقرير تفاصيل 24 حالة لشخصيات معارضة ونشطاء مجتمع مدني، بالإضافة إلى عشرات الحالات لسجناء سياسيين مدانين.

يجّرم القانون البحريني التعذيب وينص على السجن المؤبد لمن يستخدم التعذيب الذي يفضي إلى الموت. على الرغم من وجود الآلاف من حالات التعذيب، كانت أحكام إدانة الجناة قليلة مع أحكام مخففة بالسجن، حتى لو أفضى التعذيب إلى الموت. يبدو أن الإفلات من العقاب في البحرين هو القاعدة. لم تتخذ الحكومة أي خطوات جادة وفعّالة للحد من التعذيب أو الإفلات من العقاب. لذلك يبدو أن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة مضللة، حيث لا توجد نية حقيقية لوقف الانتهاكات المرتكبة ضد المعتقلين الذين يعاقبون على ممارسة حقوقهم الأساسية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، التي تضمنها جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

المنهجية والمصادر

تمت كتابة هذا التقرير البحثي من قبل مركز البحرين لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي لمعالجة التعذيب والمساءلة في منطقة الخليج العربي.

يعرض هذا التقرير بعض الحالات والشهادات التي وثقها مركز البحرين لحقوق الإنسان والعديد من الشركاء.

إن معظم المعلومات الواردة في هذا التقرير قد تم نشرها بالفعل من خلال التحقيقات والأخبار والتقارير حول هذا الموضوع. تستند الوثائق التي استخدمها مركز البحرين لحقوق الإنسان في أبحاثه إلى:

- نصوص الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقارير الجهات الأممية التي تعمل على رصد أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ولا سيما لجنة مناهضة التعذيب
- التقارير المنشورة من قبل الشركاء المحليين والدوليين
- التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة
- تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق
- التوثيق الفوتوغرافي ومقاطع الفيديو المسجلة، سواء التي تم نشرها على الإنترنت أو التي بحوزة مركز البحرين لحقوق الإنسان
- مقابلات مع الناجين من التعذيب والشهود على التعذيب.

من الجدير بالذكر أن مقابلة الناجين من التعذيب لم تكن سهلة على الإطلاق، وذلك لرفض معظمهم التحدث خوفاً من الانتقام. لذلك حرص مركز البحرين لحقوق الإنسان على عدم ذكر أسماء الشهود بناءً على رغبتهم.

خلفية تاريخية

يعود الحراك البحريني المطالب بتحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى عشرينيات القرن الماضي عندما حارب المواطنون الظلم ودعوا إلى الاستقلال عن الاستعمار البريطاني. ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، لا يزال المواطنون يطالبون بإقامة دولة ديمقراطية تتحقق فيها المواطنة المتساوية من خلال مشاركة المواطن في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي يكون فيها لكل مواطن صوت.

استمر الحراك من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة في الستينيات. في 5 مارس/آذار 1965 اندلعت انتفاضة[1] دعت إلى إنهاء الوجود البريطاني في البحرين، حيث قُتل ستة أشخاص خارج نطاق القانون، وهم عبدالله حسين نجم، وعبدالله سعيد الغانم، وفيصل القصاب، وعبد النبي سرحان، وعبدالله سرحان، وجاسم عبد الله.

في 14 أغسطس/آب 1971، حصلت البحرين على استقلالها دون أي تغيير فيما يتعلق بحقوق الإنسان. أثار الظلم إضرابات عمالية طالبت بإلغاء القوانين المقيدة للحريات والمكرسة للظلم، وخاصةً قانون أمن الدولة.[2]

تعهدت الحكومة استجابة لذلك بنقل البلاد إلى مرحلة جديدة تقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولكن حلّ المجلس الوطني وتجميد العمل بالدستور في عام 1975 برهن على أن الحكومة لم تكن جادة في إجراء الإصلاحات السياسية. اختارت الحكومة اللجوء إلى القوة لسحق المعارضة من خلال إعلان مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة، والذي تم بموجبه ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

لقد قُتل المئات بعد سجنهم بتهمة انتهاك القانون الوطني وحفظ النظام العام. وقُتل محمد بونفور، ومحمد غلوم بوجيري، وسعيد عبدالله العويناتي وآخرين جراء التعذيب الذي مارسته أجهزة الأمن في ذلك الوقت.

ومع استمرار الاحتجاجات في الثمانينيات، صعدت الحكومة من حملة القمع الوحشية. كثفت الأجهزة الأمنية من موجة المداهمات والاعتقالات الجماعية والاغتيالات والاختفاء القسري والتعذيب، وهو ما أسفر عن العديد من عمليات إسقاط الجنسية، ونفي عائلات بأكملها خارج البلاد، والتعدي على الشعائر الدينية بالإضافة إلى حملات التشهير واسعة النطاق بحق المعارضين. سقط العديد من الضحايا في السجون على أيدي أجهزة الأمن، أبرزهم: جميل العلي، كريم الحبشي، الشيخ جمال العصفور، هاشم العلي، رضا زين الدين، والشيخ عباس راستي. تم القبض على العديد من الأشخاص في ذلك الوقت وحوكموا بناءً على اعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب الشديد.

ارتفع عدد المعتقلين لدى أجهزة الأمن إلى أكثر من ثلاثة آلاف سجين بحلول منتصف التسعينيات. استمرت سياسة القبضة الحديدية، حيث اعتُبر التعبير عن الرأي "ضرباً من ضروب الإرهاب". وسقط عدد كبير من الضحايا خلال هذا العقد جراء وحشية قوات الأمن، كسعيد الإسكافي وعلي السيد أمين، ونوح آل نوح وغيرهم.

بعد أن خلف الملك حمد بن عيسى آل خليفة والده في حكم البلاد في مارس/آذار 1999، نفذت الحكومة إصلاحات سياسية واسعة النطاق واتخذت خطوات هامة لوقف التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي مسؤولي الأمن. وشملت الخطوات التي تم اتخاذها:

- إلغاء محكمة أمن الدولة
- إلغاء قانون أمن الدولة
- الإفراج عن أكثر من ثلاثة آلاف سجين سياسي
- السماح لجميع المنفيين بالعودة إلى البلاد
- السماح بحرية تكوين الجمعيات.

في فبراير/شباط 2001 وافق البحرينيون في الاستفتاء الشعبي على ميثاق العمل الوطني الذي وعد بإصلاحات ديمقراطية.[3]عقدت البحرين في العام التالي أول انتخابات للمجلس الوطني بعد تعليق البرلمان لأكثر من ربع قرن. ومع ذلك، وبعد فترة

---

[1] سنوات الجريش، انتفاضة مارس 1965م صفحة خالدة من تاريخنا الوطني، 9 مارس/آذار 2013، http://www.jasblog.com/wp/?p=6133

[2] هيئة التشريع والرأي القانوني، مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، 2005، https://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=5682#SGPIV4WXeD.oS

[3] هيئة التشريع والرأي القانوني، مذكرة تفسيرية لدستور مملكة البحرين المعدل الصادر في سنة 2002، http://www.legalaffairs.gov.bh/cms?aspx.93/bh.gov.legalaffairs.www//:http.aJCYf3wn9pyXUGiNqiE6iQRpheuphYtJ

قصيرة من السلام، لا سيما بحلول نهاية عام 2007 أعادت الحكومة سياساتها القمعية وبدأت تظهر تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب.

ومع انطلاقة الحراك الشعبي في 14 فبراير/شباط 2011، ارتكب أعضاء الأجهزة الأمنية في البحرين انتهاكات حقوقية لا حصر لها ضد المتظاهرين السلميين. ولجأت قوات الأمن منذ البداية إلى استخدام القوة المميتة لإنهاء المظاهرات باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والخرطوش. واشتدت حملة القمع بشكل كبير بعد إعلان حالة الطوارئ في 15 مارس/آذار 2011، حيث قُتل العديد من الأشخاص مثل كريم فخراوي وزكريا العشيري وجابر العليوات، وألقي القبض على الآلاف وحوكموا بتهم بناءً على اعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب. كما تم فصل آلاف الموظفين على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، ولم يعود العديد منهم إلى وظائفهم حتى اليوم. حظرت الحكومة في حملتها القمعية المجموعات المعارضة واعتقلت المدافعين عن حقوق الإنسان ورموز المعارضة، وأغلقت الصحف المستقلة، وقامت بترويع العاملين في المجال الطبي للتوقف عن علاج الجرحى، ودمرت دور العبادة.

تكتظ اليوم مراكز الاحتجاز بالسجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء. وقد تعرض العديد من النشطاء الآخرين للنفي القسري والاضطهاد، كما تم إسقاط الجنسية عن مئات البحرينيين. وسط غياب المساءلة وتفشي مناخ الإفلات من العقاب، لا تزال هذه الممارسات منتشرة إلى الآن بعد تسع سنوات من الانتفاضة.

التزامات البحرين الدولية فيما يتعلق بالتعذيب

حظر القانون الدولي جميع أشكال التعذيب بشكل قاطع، فعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو حق من حقوق الإنسان لا جدال فيه. كما وضع القانون الدولي إطاراً قانونياً شاملاً لحظر التعذيب، بالإضافة إلى الصكوك غير الملزمة قانوناً، والتي تعمل كمبادئ توجيهية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تعتبر البحرين طرفاً في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعذيب، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[4] الذي صادقت عليه البحرين في 20 سبتمبر/أيلول 2006، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي تعتبر البحرين طرفاً فيها منذ عام 1998. كما صدقت البحرين على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 22 سبتمبر/أيلول 2011، والتي تحظر التعذيب بموجب المادة 15.

بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، وهي الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي يحظر التعذيب، ينبغي أن تتخذ البحرين "إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أى إقليم يخضع لاختصاصها القضائي".[5] كما يجب أن تضمن أن جميع أعمال التعذيب هي جرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة، وأن تضمن تعليم وتوعية الأشخاص بشأن حظر التعذيب "ممن تكون لهم علاقة باحتجاز أى فرد معرض لأى شكل من أشكال التوقيف أو اعتقال أو سجن أو باستجواب هذا الفرد أو معاملته".[6]

ومع ذلك للأسف لم يكن التصديق على هذه الاتفاقيات مصحوباً بالتزام حقيقي بأحكامها.

نفذت الحكومة البحرينية عدة إصلاحات امتثالاً لالتزاماتها الدولية واستجابة لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،[7] مثل تعديل مواد قانون العقوبات البحريني وتأسيس صندوق وطني لتعويض المتضررين واعتماد مدونة قواعد سلوك لضباط الشرطة في يناير/كانون الثاني 2012. حيث تعمل الحكومة جاهدة لتسويق فكرة أنها تعمل على تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية لكي ترتقي بأدائها في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الإصلاحات يعتبر موضعاً للتساؤل في ضوء الانتهاكات واسعة النطاق وأحكام الإدانة القليلة جداً بحق الجناة.

أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين في عام 2017 عن قلقها بشأن "الفارق بين الإطارين التشريعي والمؤسسي وبين مدى تنفيذهما في الممارسة العملية". وأشارت اللجنة إلى وجود ادعاءات ثابتة بانتشار التعذيب وسوء المعاملة في مديرية التحقيقات الجنائية، في لحظة توقيفهم وأثناء الحبس الاحتياطي وفي السجون "من أجل انتزاع اعترافات منهم أو كعقاب".[8]

---

[4] مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976.

[5] المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

[6] المادتان 4 و10 من نفس الاتفاقية.

[7] أنشئت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق يوم 29 يونيو/حزيران 2011 في مملكة البحرين بموجب الأمر الملكي رقم 28 من قبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وقد تم تكليف اللجنة بمهمة التحقيق والتقصي حول الأحداث التي جرت في البحرين في الفترة من فبراير/شباط 2011 ، والنتائج المترتبة على تلك الأحداث.

[8] لجنة مناهضة التعذيب الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين 29 مايو/أيار 2017.

على الرغم من أنه يجب أن تضمن البحرين "عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل في أية إجراءات"[9] بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، فقد تم إصدار مئات الإدانات بناءً على اعترافات انتزعت بالإكراه، أسفر العديد منها عن عقوبات بالسجن لفترات طويلة وحتى الإعدام (سيناقش هذا التقرير عدداً منها بالتفصيل لاحقًا). علاوة على ذلك، لم تتم مقاضاة ومعاقبة أي شخص قام بالانتزاع القسري للاعترافات، وفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي أعربت أيضاً عن قلقها "إزاء الانتشار الواسع لقبول القضاة الاعترافات القسرية".

كما كشف تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق عن انتشار التعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين والسجناء. ويوثق التقرير خمس حالات وفاة نتيجة التعذيب في أماكن احتجاز قوات الأمن عام 2011. أربعة حالات في أبريل/نيسان وحالة في يونيو/حزيران. يذكر التقرير أن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تلقت 559 شكوى تتعلق بسوء معاملة أشخاص رهن الاحتجاز خلال الفترة ما بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2011، ومعظمهم من المسلمين الشيعة، وخلص إلى أنه "تعرض الكثير من الموقوفين للتعذيب ولأشكالٍ أخرى من الانتهاكات البدنية والنفسية داخل محبسهم، الأمر الذي يدل، مرة أخرى، على وجود أنماط سلوكية معينة تقوم بها بعض الجهات الحكومية".[10]

يحظر الدستور البحريني التعذيب بموجب المادة 19 "لا يعرّض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك". كما يحظر أيضاً قانون العقوبات التعذيب،[11] وتنص المادة 208 على أنه "يعاقب بالسجن كل موظف عام استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو على الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا أفضى استعمال التعذيب أو القوة إلى الموت". تنص كذلك المادة 232 على أنه "يعاقب بالحبس من استعمل التعذيب أو القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم ..."

وبالرغم من ذلك، فقد أدت المحاكمات القليلة لمرتكبي أعمال التعذيب إلى البراءة والعقوبات المخففة وركزت على الضباط ذوي الرتب الدنيا. لم يُحكم على أي شخص بالسجن مدى الحياة لشروعه في تعذيب المعتقلين حتى الموت. في إحدى الحالات حكمت المحكمة على شرطيين بالسجن 10 سنوات أدينا بتعذيب علي صقر حتى الموت، لاحقاً خففت محكمة الاستئناف الحكم إلى عامين. بينما يقضي الكثيرون عقوبة السجن مدى الحياة في البحرين بسبب تعبيرهم عن آرائهم المعارضة، فإن مرتكبي جرائم التعذيب التي تؤدي للموت يحكم عليهم بالسجن لمدة عامين فقط.[12]

على الرغم من حظر التعذيب صراحة بموجب القانون البحريني، إلا أن استخدامه شائع وممنهج وعن عمد. كشفت العديد من التقارير الدولية عن انتهاج نمط سوء المعاملة ووجود أساليب شائعة في التعامل مع المحتجزين. وكشفت أن معظم المحتجزين قد تعرضوا للتعذيب لانتزاع اعترافات استخدمت فيما بعد في الإجراءات الجنائية. في واقع الأمر، مرت هذه الممارسات غير القانونية دون عقاب قبل وبعد تصديق البحرين على الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعذيب. فإن مناخ الإفلات من العقاب هو ما يسمح بممارسة التعذيب.

ممارسات الأجهزة الأمنية في مراكز الاحتجاز

يعرّف التعذيب بحسب اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه "أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أى شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

خلال الحراك الشعبي في عام 2011 أُلقي القبض على معظم المعتقلين والسجناء في منتصف الليل دون أمر قضائي على أيدي مجموعات من قوات الأمن الملثمة التي داهمت منازلهم واقتادتهم إلى جهات غير معلومة، حيث تم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي. وقد ادّعى معظمهم أنهم تعرضوا لتعذيب شديد خلال الأيام الأولى من الاعتقال من قبل ضباط الأمن. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لهم بالاتصال بمحام أو بعائلاتهم أثناء فترة التحقيق، كما لم يعرف عدد كبير من الذين تم القبض عليهم التهم الموجهة إليهم حتى الجلسة الأولى للمحكمة. أيضاً تم إجبار بعض المعتقلين على التوقيع على أوراق بيضاء، واستخدمت الاعترافات المنتزعة بالإكراه فيما بعد لإدانتهم. وافتقرت المحاكمات تماماً للإجراءات القانونية الواجبة.

---

[9] المادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

[10] تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 23 نوفمبر 2011، http://www.bici.org.bh/BICIreportAR.pdf

[11] قانون العقوبات البحريني لسنة 1976، http://www.undp.org/content/dam/aciac/publications/mcompendiu/ac/bahrain/lawenforcement-criminalization/crimlaw-ar-76.pdf

[12] هيومن رايتس ووتش، تجريم المعارضة وترسيخ الإفلات من العقاب: استمرار إخفاقات نظام القضاء البحريني منذ صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 28 مايو/أيار 2014، https://www.hrw.org/ar/report/2014/05/28/256557

وفقاً لشهادات من معتقلين حاليين وسابقين، فقد وضع مركز البحرين لحقوق الإنسان قائمة بمراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية التي ارتكبت انتهاكات وتجاوزات بحق المعتقلين، فضلاً عن أساليب التعذيب الأكثر شيوعاً التي يستخدمها ضباط الأمن.

تشمل مراكز الاعتقال:

- المقر الحالي لجهاز الأمن الوطني في المحرق
- مقر جهاز الأمن القومي (الطابق السفلي) في القلعة
- مركز احتجاز الحوض الجاف (وحدة احتجاز للفترات القصيرة)
- سجن جو المركزي
- مركز شرطة مدينة حمد (دوار 17)
- مركز شرطة الحورة
- مركز احتجاز مدينة عيسى النسائي
- مركز شرطة النبيه صالح
- سجن الحد
- مركز شرطة النعيم
- مركز شرطة القضيبية
- مركز شرطة الرفاع
- مركز شرطة سماهيج
- مركز شرطة سترة
- مركز شرطة أم الحصم
- مركز شرطة الغريفة
- مركز شرطة الوسطى
- سجن أسري
- مركز شرطة البديع
- مركز شرطة المعارض.

وفقاً لشهادات عدد من نشطاء المجتمع المدني، فإن الغرفة رقم واحد في الطابق الثالث من المجمع الأمني في مدينة المحرق هي المكان الذي يجرى فيه استجوابات جهاز الأمن الوطني للنشطاء وعادة ما كان يتم خلالها ما يلي:

- الاستجواب لساعات طويلة مع عصب الأعين
- عدم السماح لأي محام بمتابعة إجراءات التحقيقات
- الضرب المبرح
- إهانة معتقدات وأديان المعتقلين
- الإهانة الشخصية والإذلال والتحقير
- التعذيب النفسي، وخاصة التهديد بالاغتصاب
- التحرش اللفظي والاعتداء الجنسي والتعرية من الملابس
- الصعق بالكهرباء
- الترهيب والتهديد باستهداف أفراد عائلاتهم في حال عدم توقفهم عن نشاطهم الحقوقي
- إجبار المعتقلين على الإعلان عن توقفهم عن عملهم في مجال حقوق الإنسان.

تضمنت الممارسات الأخرى التي ترقى إلى حد التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كما حددتها اتفاقية مناهضة التعذيب ما يلي:

- ضرب الأقدام بخراطيم مطاطية و/أو هراوات
- صفع وركل المعتقلين وضربهم بأدوات
- إجبار المعتقلين على الوقوف لفترات طويلة
- تعصيب العينين وتكبيل اليدين لفترات طويلة
- تهديد المعتقلين بالقتل
- تعليق المعتقلين في أوضاع مؤلمة
- تعليق المعتقلين من أيديهم وأرجلهم
- التعرض لدرجات حرارة قصوى
- الإساءة الجنسية والإذلال (بما في ذلك التعري بالإكراه)
- رفض السماح للسجناء بدخول دورات المياه لفترات طويلة
- حرمان السجناء من المياه النظيفة للشرب والاغتسال
- الاعتداء اللفظي
- التعذيب النفسي (الحرمان من النوم، الحبس الانفرادي، الترهيب، إلخ).

علاوة على ذلك، وبحسب التقارير الطبية، فقد تضمنت إصابات الضحايا ما يلي:

- الندوب، وهي علامات ثابتة على الاعتداء الجسدي
- كدمات نتيجة الضرب
- الندوب حول الرسغين الناتجة عن وضع أدوات ضيقة حول الرسغين (وليس الاستخدام العادي للقيود)
- ضعف مفصل الكتف وإعاقة الحركة
- اضطرابات في الترقوة
- الحروق.

من الجدير بالذكر أيضاً أن العديد من المعتقلين الحاليين والسابقين يعانون من أضرار دائمة ناجمة عن التعذيب (بالإمكان مراجعة قسم الضحايا والناجين في هذا التقرير لمزيد من التفاصيل).

المسؤولون المتورطون في ممارسات التعذيب

تجدر الإشارة إلى أن السلطات البحرينية تعزز سياسة الإفلات من العقاب وتسعى إلى إيجاد المخرج القانوني لذلك. فقد أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة قانوناً (المرسوم الملكي 56 لسنة 2002) يمنح الحصانة لموظفي جهاز الأمن الوطني من المحاكمة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة قبل عام 2001.

ذاع صيت العديد من أسماء المتورطين في التعذيب في البحرين على مر السنين. أصبحت أسماؤهم معروفة ليس بسبب المحاكمات أو العقوبات الرسمية، بل من شهادات أولئك الذين أطلق سراحهم من السجن. إن هؤلاء الجناة إما قاموا بتعذيب السجناء السياسيين بأنفسهم أو أشرفوا على التعذيب، وتورط الآخرون بدرجات متفاوتة. يذكر هذا التقرير أسماء بعضهم:

إيان ستيوارت هندرسون (متوفى)

توفي إيان هندرسون في عام 2013، ومع ذلك ينبغي أن ينسب له القيام بجعل التعذيب ممنهجاً في الأجهزة الأمنية البحرينية.

شغل هندرسون في الثمانينيات والتسعينيات منصب رئيس الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة في البحرين ومستشار وزير الداخلية وكان المسؤول عن تعذيب المعارضة البحرينية. التحق بجهاز أمن الدولة بتاريخ 23 أبريل/نيسان 1966، وتقاعد من منصبه في 3 يوليو/تموز 2000.

قدّم المعارضون المضطهدون على أيدي هندرسون معظم المعلومات التي لدينا اليوم عنه. يكشف نشطاء حقوق الإنسان أن هندرسون كان السبب وراء مقتل العشرات، وبالتالي عزز ثقافة القتل خارج نطاق القانون في الأجهزة الأمنية.

تم جلبه من المملكة المتحدة لقمع المعارضين في البحرين بعد نجاحه في قمع الثوار الكينيين في الخمسينيات. قام الجهاز الأمني في البحرين بقيادة هندرسون بممارسات قمعية قاسية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ذلك الوقت.

كان الضابط البريطاني الرجل الأول في جهاز الأمن الخاص على مدى ثلاثين عاماً في البحرين، وقد أعاد تشكيل القسم الخاص بمباحث أمن الدولة الذي تأسس في عام 1957 وترأس أجهزة المخابرات السرية المعنية بمراقبة السياسيين حتى عام 2000.

ذاع صيت سلوك هندرسون القمعي في التعامل مع المعارضين، وقد أشرف مع "شريكه في الجريمة" الضابط عادل فليفل على العديد من العمليات الأمنية خلال انتفاضة التسعينيات. كما أجرى هندرسون سلسلة من الحوارات في السجن مع قادة المعارضة خلال انتفاضة التسعينيات.

تمكّن من تجنيد بعض المعارضين كمخبرين. قال العديد من الشهود إنه لم يمارس التعذيب بنفسه، بل اعتمد على أشخاص آخرين يتصرفون نيابة عنه في ممارسة التعذيب ضد المعتقلين والسجناء. فضّل هندرسون أن يظهر بشخصية "المفاوض" الذي يبحث عن حلول في حين أنه استمر في استخدام أساليبه القمعية.

حصل هندرسون على عدة أوسمة من ممثلي الحكومة في البحرين. في 20 يناير/كانون الثاني عام 1982 منحه الحاكم السابق عيسى بن سلمان آل خليفة وسام الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى، وفي عام 1983 تقلد وسام البحرين من الدرجة الأولى، وفي وقت لاحق في عام 2000 منحه الملك حمد بن عيسى آل خليفة وسام الشيخ عيسى من الدرجة الأولى.

في 22 فبراير/شباط 1998، وتحديداً قبل أسبوعين من توقيع البحرين على اتفاقية مناهضة التعذيب في جنيف، تنحى هندرسون عن منصبه. في 7 يناير/كانون الثاني 2000، صرح وزير الخارجية البريطاني آنذاك جاك سترو بأن قسم الجرائم المنظمة في شرطة العاصمة في لندن فتح تحقيقاً في تورط هندرسون في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

تقاعد هندرسون في عام 1998، ولكن عينته حكومة البحرين كمستشار لوزير الداخلية. توفي هندرسون، مهندس التعذيب الممنهج في البحرين، في 13 أبريل/نيسان 2013 في البحرين عن عمر يناهز 86 عاماً، دون أن يحاسب على جرائمه.[13]

عادل جاسم محمد فليفل

عُرف عادل جاسم محمد فليفل بممارسته لجميع أشكال التعذيب تقريباً في البحرين بين عامي 1980 وحتى 1997. وقد ساهم بنفسه وأشرف على أعمال التعذيب النفسي والبدني.

كان فليفل الساعد الأيمن لهندرسون، وعُرف بأساليبه الخبيثة لتعذيب الضحايا نفسياً. اعتاد على تهديد المعتقلين بالضرب، أو النظر لهم والتبسم في وجوههم أثناء تعرضهم للاعتداء الجنسي. بالإضافة إلى التعذيب بالصدمات الكهربائية، وسحب الأظافر واستعمال قضيب معدني ساخن أثناء التحقيق.[14]
بعد إحالته للتقاعد في عام 2002 وبسبب الضغوطات والاحتجاجات المحلية، هرب فليفل لأستراليا.

خالد الوزان

يعدّ خالد الوزان من أبرز ممارسي أفعال التعذيب في البحرين، وهو زميل لإيان هندرسون وعادل فليفل. مارس كافة أشكال التعذيب بحق سجناء الرأي، كالضرب بالهراوات على الأقدام المعروف باسم "الفلقة"، وتعليق المعتقلين من أيديهم أو أقدامهم.

نفذ الوزان مداهمات على المنازل في ساعات مبكرة من الفجر. وكان يشارك في تخريب هذه المنازل وترويع أصحابها.

ويؤكد الشهود أنه اعتدى جنسياً على الشاب سعيد الإسكافي ذي السبعة عشر عاماً الذي اعتقل من منزله بقرية السنابس. توفي الإسكافي في 8 يوليو/تموز 1995 أثناء احتجازه بعد أسبوع من اعتقاله وتعذيبه. يروي أحد ضحايا الوزان الذين شهدوا بالواقعة أيضاً، أن الوزان كان يضرب الإسكافي بلا رحمة بعصا خشبية غليظة على جسده. توفى الصبي أثناء تعذيب الوزان له.

تكرر اسم الوزان مرة أخرى في قضية تعذيب نوح خليل آل نوح الذي كان يبلغ من العمر حينها 22 عاماً. لقي نوح نفس مصير سعيد في 21 يوليو/تموز 1998 بعد أقل من سبعة أيام من اعتقاله.

تؤكد التقارير على قيامه شخصياً بممارسة التعذيب، سواء في مركز الخميس أو في التحقيقات الجنائية أو في القلعة (مركز قيادة جهاز أمن الدولة). وتشير الشهادات إلى أن الوزان اعتاد على تعذيب معتقلي مدينة المحرق بشدة لإجبارهم على الإدلاء باعترافات كاذبة.[15]

بسام محمد خميس المعراج

يعتبر أحد المحققين المتورطين في تعذيب وسوء معاملة المعتقلين. اعتاد بسام المعراج على تعذيب المعتقلين نفسياً عبر تهديدهم بالاعتداء على زوجاتهم أو أمهاتهم أو أخواتهم لانتزاع الاعترافات. شهد المعراج مع فهد الفضالة وضباط آخرين الاعتداء على أحد النشطاء الذي تم تجريده من ثيابه واغتصابه بعصى وهو مقيد اليدين.[16]

خالد عبد الله صقر المعاودة

بصحبة خالد الوزان، كان خالد المعاودة من المرافقين للضابط سيئ السمعة عادل فليفل في التسعينيات. وقد لازم فليفل والوزان في مداهمة المنازل واعتقال المواطنين وتعذيبهم لانتزاع الاعترافات. وعُرف عنه إطفاء أعقاب السجائر في أجساد المعتقلين والتنافس مع الوزان في تحقيق أكبر قدر من الأذى للمساجين.[17]

---

[13] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[14] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[15] المرجع السابق.

[16] المرجع السابق.

[17] المرجع السابق.

عبد العزيز عطية الله آل خليفة

ترأس عبد العزيز عطية الله آل خليفة ما سمي باللجنة الأمنية. تألفت هذه اللجنة من عدد من ضباط الداخلية الذين قاموا بالتحقيق مع المعتقلين أثناء أحداث التسعينيات. وقد تورط شخصياً في التعذيب. كان الخليفة أول رئيس لجهاز الأمن الوطني بدرجة وزير بعد تأسيسه في 8 مايو/أيار 2002.[18]

ولإنقاذه من الملاحقة القضائية ، خاصة بعد تصاعد الغضب الشعبي ضده ، تم تغيير منصبه الوظيفي عام 2005، من رئيس جهاز الأمن الوطني إلى مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأمنية بدرجة وزير أيضًا.

فاروق سلمان جاسم المعاودة

كان فاروق المعاودة مديراً في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، التي لديها مركز تحقيق يمارس فيه التعذيب على نطاق واسع وبشكل شبه منهجي. وقد قلدت السلطات المعاودة بأوسمة عديدة تقديراً لجهوده في المناصب المختلفة التي شغلها.[19]

خليفة علي راشد آل خليفة

خليفة علي راشد آل خليفة هو الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطني في الفترة ما بين 26 سبتمبر/أيلول 2005 وحتى 3 يوليو/تموز 2008. اعتقل العديد من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين أشارت شهاداتهم العديدة إلى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.[20]

طلال بن محمد آل خليفة

طلال بن محمد آل خليفة هو الابن الثاني لوزير الداخلية الأسبق محمد آل خليفة والشقيق الأصغر لسفير البحرين في بريطانيا فواز آل خليفة. تولى مهامه بموجب المرسوم الملكي رقم 66 لسنة 2016 بتعيينه رئيساً لجهاز الأمن الوطني. أفاد نشطاء حقوق الإنسان إنه تورط في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في جهاز الأمن الوطني. وهو متهم بتعذيب المعارضين باستخدام شتى الوسائل، أبرزها الصعق الكهربائي لانتزاع الاعترافات.[21]

فهد عبدالله الفضالة

برز اسم فهد عبدالله الفضالة من خلال ممارسة التعذيب إلى جانب عيسى المجالي وبسام المعراج. كان يرافق المعتقلين إلى النيابة العامة، واعتاد على ممارسة التعذيب والضرب لكل من يرفض التوقيع على اعترافات كاذبة أو التجرأ على رفض التهم الموجهة إليهم.

تشير الشهادات إلى أنه هدد المعتقلين بسلاحه، وهناك ادعاءات بأنه مسؤول عن اختفاء عدة أشخاص من خلال أحداث مفبركة. كما أكدت الشهادات قيامه بصحبة المجالي باغتصاب عدة معتقلين بعصي خشبية لإرغامهم على الاعتراف بتهم لم يرتكبونها.[22]

عيسى عوض طلاق المجالي

عيسى عوض طلاق المجالي من الأردن حصل على الجنسية البحرينية، عمل في مكتب التحقيقات الجنائية برتبة ملازم أول. وكان مسؤولاً عن ترهيب المعتقلين وكسر إرادتهم قبل بدء التحقيق معهم.

عُرف عيسى عوض المجالي باستخدامه للسب والشتم مع المعتقلين والتعرض لشرف أمهاتهم وأخواتهم وزوجاتهم، إلى جانب السخرية والاستهزاء بمعتقداتهم الدينية. لقد شهد شخصياً تعذيب العديد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.[23]

---

[18] المرجع السابق.

[19] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[20] المرجع السابق.

[21] المرجع السابق.

[22] المرجع السابق.

[23] المرجع السابق.

عيسى سلطان السليطي

برز دور عيسى سلطان السليطي في مساعدة رئيسه الوزان، وقاد المداهمات الليلية على منازل النشطاء. كما لعب دوراً في التحقيق مع المعتقلين في قرى المحرق وتحديداً شباب عراد والدير وسماهيج. يستخدم السليطي وسائل مختلفة للتعذيب والترهيب لإجبار المعتقلين على الاعتراف بالتهم المزعومة.[24]

خليفة عبدالله محمد آل خليفة

كان خليفة عبدالله محمد آل خليفة رئيساً لجهاز الأمن الوطني والمسؤول عن اعتقال النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بعد أن تولى السلطة من خليفة علي راشد آل خليفة.

قاد عملية الاعترافات المتلفزة التي بثها تلفزيون البحرين الحكومي في ديسمبر/كانون الأول 2008، لشبان تعرضوا للصعق الكهربائي والتعذيب الشديد، عُرفوا "بمعتقلي الحجيرة". وقد استخدمت تلك الاعترافات الكاذبة كذريعة اعتقالات جماعية لشخصيات بارزة في يناير/كانون الثاني 2009، مما أشعل الاحتجاجات في قرى ومدن البحرين حتى تم الإفراج عنهم في أبريل/نيسان 2009 بعد إسقاط التهم عنهم.[25]

حسن إبراهيم البوعينين

أصدر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم رقم (4) لسنة 2017 بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2017 بتعيين العميد حسن إبراهيم علي البوعينين وكيلاً لجهاز الأمن الوطني، في حين رفض القاضي الأيرلندي جرين أونيل طلب إحالة البوعينين إلى المحاكمة لأسباب تتعلق بشكاوى التعذيب والمساعدة في التعذيب.

كان البوعينين مسئولاً عن الإشراف على سجن القلعة الذي يديره جهاز الأمن الوطني، في ذلك السجن تعرض المعتقلون لأنواع مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الصعق بالكهرباء والحرمان من النوم والضرب على باطن القدمين.

لاحقاً، فتحت النيابة العامة السويسرية تحقيقا في قضية البوعينين بعد أن شهد عدد من الناجين بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة تحت إشرافه.[26]

النقيب بدر إبراهيم حبيب الغيث

إن النقيب بدر إبراهيم حبيب الغيث متهم بتعذيب ثلاثة عشر شخصية سياسية بارزة (المعروفة باسم البحرين 13، والمذكورة لاحقاً في التقرير)، وهو المسؤول تحديداً عن الإصابات التي تعرض لها المدافع عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة.[27]

تجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المذكورين في هذا التقرير لم يتم محاسبتهم أو محاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبت ضد المواطنين البحرينيين والنشطاء والمعارضين السياسيين. وإنما تمت ترقية معظمهم ومكافأتهم من خلال تقلدهم لمناصب أعلى. وهو ما يمكن اعتباره دليلاً آخر صارخاً للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

الضحايا والناجون من ممارسات الأجهزة الأمنية

من الجدير بالذكر أن المعلومات الواردة في هذا القسم من التقرير ليست مفصلة للغاية حتى لا تجعل التقرير أطول مما ينبغي. نقدم وصفاً موجزاً فحسب للحالات والتعذيب الذي تعرضوا له. لمزيد من المعلومات التفصيلية، تم نشر تقارير مستفيضة على الإنترنت من قبل منظمات محلية ودولية بشأن الأشخاص المذكورين في هذا القسم من التقرير.

---

[24] المرجع السابق.

[25] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar/org.bfhr.pdf.

[26] المرجع السابق.

[27] المرجع السابق.

النشطاء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان

الشيخ عبد الله المدني (توفي عام 1976)

كان الشيخ عبد الله المدني عضوًا نشطًا في الحركة القومية العربية في الستينيات. في عام 1972 نجح في انتخابات المجلس التأسيسي لصياغة الدستور البحريني. انتخب لعضوية أول مجلس وطني عام 1973.[28]

أسس في سبتمبر/أيلول 1973 أول مجلة بحرينية بعد الاستقلال. قُتل الشيخ عبد الله المدني في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1976 بعد اختطافه من منزله على أيدي ثلاثة مسلحين اقتادوه قسراً تحت تهديد السلاح إلى منطقة معزولة في قرية سار وطعنوه في أجزاء مختلفة من جسده.

محمد غلوم بوجيري (توفي عام 1976)

كان محمد بوجيري ناشطاً في الحركة المطالبة بالحرية والديمقراطية. بعد مقتل الشيخ المدني، تم اعتقال بوجيري وتعذيبه بوحشية على أيدي أجهزة المخابرات. نُقل بعد ذلك إلى المستشفى وتوفي في 2 ديسمبر/كانون الأول 1976، بعد 10 أيام من التعذيب المتواصل.

استدعى جهاز المخابرات والده لرؤية جثته. تم دفنه سراً بعدها في مقبرة المنامة، في قبر مجهول حتى يومنا هذا.[29]

الشيخ جمال العصفور (توفي عام 1981)

كان الشيخ جمال العصفور ناشطاً في المجموعة اللندنية التي عرفت لاحقاً باسم حركة أحرار البحرين الإسلامية. اعتقل الشيخ العصفور وتعرض للتعذيب الشديد حتى الموت. اتهم بتأسيس حركة تدعى "حركة الشهداء".[30]

عبد الكريم فخراوي (توفي عام 2011)

وثق مركز البحرين لحقوق الإنسان أنه بتاريخ 12 أبريل/نيسان 2011 ذهب عبد الكريم فخراوي إلى مركز الشرطة للإبلاغ عن قيام قوات الأمن باقتحام منزله وتخريب محتوياته، فاختفى لمدة أسبوع. استدعت الجهات الأمنية بعد ذلك أسرته للقدوم وتسلم جثته، مدعية أنه توفى نتيجة فشل كلوي. وفي المشرحة ظهرت آثار التعذيب على جسده. وأفاد شهود عيان بأن عناصر من جهاز الأمن الوطني قاموا بتعذيبه بشدة على مدار أسبوع حتى وفاته في الحجز.

زكريا العشيري (توفي عام 2011)

وثق مركز البحرين لحقوق الإنسان أنه بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2011 احتجز جهاز الأمن الوطني الصحفي البحريني زكريا العشيري بسبب علاقته بلجنة حماية الصحفيين، التي كانت توثق الانتهاكات بحق الصحفيين في البحرين. وبعد تسعة أيام من اعتقاله، توفي العشيري نتيجة التعذيب والضرب المبرح، الذين ظهرت آثارهما واضحة على جسده.

البحرين 13 (2011)

إن "البحرين 13" هي مجموعة من قادة المعارضة البارزين الذين اعتقلوا في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2011 بعد المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية خلال انتفاضة 14 فبراير/شباط. وحُكم عليهم بالسجن المؤبد بعد تعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب بشكل منهجي خلال فترة احتجازهم. تعرف قضيتهم محلياً باسم قضية الرموز أو مجموعة ال 21 .[31]

وهم: عبد الهادي الخواجة، وعبد الوهاب حسين، وعبد الجليل السنكيس، وحسن مشيمع، ومحمد حسن جواد، وإبراهيم شريف، ومحمد حبيب المقداد، وميرزا المحروس، وعبد الهادي المخوضر، وصلاح الخواجة، وسعيد النوري، ومحمد علي إسماعيل، والشيخ عبد الجليل المقداد. المزيد من التفاصيل عن بعض حالات مجموعة البحرين 13 هي كالتالي:

---

[28] المرجع السابق.

[29] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20-ar.pdf

[30] المرجع السابق.

[31] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، البحرين 13، http://birdbh.org/bahrain-13/

- عبد الهادي الخواجة

يمكنكم الرجوع للحالة رقم 8 في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتاريخ 3 أغسطس/آب 2011.

تعرض عبد الهادي الخواجة للضرب المبرح طوال سنوات نشاطه الحقوقي، واعتقل في 2004 و2005 و2006 بسبب التظاهر وقد تعرض للتعذيب ومُنع من السفر وطالته حملات التشهير المستمرة. وهو مؤسس مشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان، والذي كان الرئيس السابق لهما، كما عمل في فرونت لاين ديفندرز. اعتقل في 9 أبريل/نيسان 2011، ولا يزال رهن الاعتقال حتى الآن. تحدث الخواجة بعد اعتقاله الأخير عن تعرضه للتعذيب والسب والاعتداء الجنسي والحبس الانفرادي لفترات طويلة وإذلاله بمحاكمته أمام المحاكم العسكرية. كسرت عظام وجهه وفكه عندما ألقي القبض عليه وما زال بحاجة لتدخل جراحي.

أشار تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إلى أنه "فور إلقاء القبض عليه، تلقى [الخواجة] ضربة قوية على وجهه أسفرت عن كسر فكه والطرح به أرضاً. فنقل إلى عيادة وزارة الداخلية ثم مستشفى قوة دفاع البحرين حيث أجريت له جراحة في الفك لعلاج أربعة كسور عظام في الوجه".

في مستشفى قوة دفاع البحرين "كان معصوب العينين طوال الوقت ومكبل اليدين إلى السرير بقيود ضيقة ... هدده أفراد الأمن في المستشفى بالاعتداء الجنسي والإعدام. كما وجهوا تهديدات جنسية لزوجته وابنته".

في السجن "أمضى شهرين في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة تبلغ مساحتها حوالي 2.5 م × 2 متر ... بعد ثمانية أيام من الجراحة التي أجريت له، كان يُضرب بانتظام أثناء الليل. كان الحراس الملثمون يسبونه ويضربونه على رأسه ويديه مما تسبب في تورم جسده. وأدخلوا عصا بالقوة في شرجه. كما تعرض للضرب على باطن قدميه (الفلقة) وعلى أصابع قدميه".

كما تحدث الخواجة بالتفصيل عن عدة حالات لسجناء آخرين تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب في سجن جو، المكان المحتجز فيه، كما هو مذكور في رسالة نشرها مركز الخليج لحقوق الإنسان في 15 مايو/أيار 2015.[32]

- الدكتور عبد الجليل السنكيس

يمكنكم الرجوع للحالة رقم 7 في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتاريخ 3 أغسطس/آب 2011.

حُكم على الدكتور عبد الجليل السنكيس، وهو مدون ومهندس وأكاديمي، بالسجن مدى الحياة لدوره في الاحتجاجات عام 2011. في أغسطس/آب 2019 أفاد مركز الخليج لحقوق الإنسان أنه وفقاً للتقارير المحلية فإن الدكتور السنكيس يعاني من خدر في أصابعه واهتزاز في يده اليسرى، بالإضافة إلى ألم في الصدر. قال مركز الخليج لحقوق الإنسان: " بالإضافة إلى إصابته بمتلازمة ما بعد شلل الأطفال التي تتطلب منه استخدام المشي على العكازات، فهو يعاني من مشاكل صحية أخرى (الدوار، الانزلاق الغضروفي العنقي، الانزلاق الغضروفي في العمود الفقري) الناجم عن التعذيب وإساءة المعاملة التي تعرض لها منذ اعتقاله في مارس/آذار 2011".[33]

من فبراير/شباط 2017 لغاية 2020، كان الدكتور السنكيس محروماً من الزيارات العائلية والعلاج الطبي والذهاب إلى الحانوت لشراء مستلزمات النظافة، وتمت مصادرة جميع كتبه، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه لم يتبع القواعد الخاصة بإرتداء زي السجن. ترفض السلطات أخذه خارج السجن لتلقي العلاج الطبي دون ارتداء زي السجن وتقييده. وهذه المعاملة تنتهك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا)، وتحديداً القاعدة 47، التي تنص على أنه "يُحظر استخدام السلاسل والأصفاد وأدوات التقييد الأخرى التي تكون بطبيعتها مهينة أو مؤلمة".

- محمد حسن جواد برويز

يمكنكم الرجوع للحالة رقم 2 في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتاريخ 3 أغسطس/آب 2011.

إن محمد حسن جواد برويز ناشط حقوقي معروف ومستقل، قام بتنظيم حملات من أجل حقوق الإنسان لتمثيل المعتقلين والسجناء. تم اعتقال جواد خلال الثمانينيات والتسعينيات عدة مرات، وكذلك عام 2007 عندما تم تعليقه من يديه لفترات طويلة.

---

[32] مركز الخليج لحقوق الإنسان، البحرين: رسالة مفتوحة من عبد الهادي الخواجة في يومه 21 من الإضراب عن الطعام للمفوض السامي لحقوق الإنسان، 15 مايو/أيار 2015، https://www.gc4hr.org/news/view/1001

[33] مركز الخليج لحقوق الإنسان، مدافع حقوق الإنسان والأكاديمي الدكتور عبد الجليل السنكيس بحاجة لرعاية طبية فورية، 25 أغسطس/آب 2019، https://www.gc4hr.org/news/view/2194

داهمت القوات المسلحة منزله في 15 ديسمبر/كانون الأول 2010، واقتادته بالقوة لمشاركته في مظاهرة سلمية في المنامة حيث كان يحمل لافتة عليها صور لمدافعين عن حقوق الإنسان محتجزين يطالب بالإفراج عنهم.

اعتقل جواد مجدداً بتاريخ 22 مارس/آذار 2011. وشهد قائلاً: "بعد اعتقالي في 22 مارس/آذار، مكثت 15 يوماً في سجن القلعة مع معتقلين آخرين لم أستطع التعرف عليهم. تم تعليقي من يدي وضربي بالخراطيم وكذلك صعقي بالكهرباء على ساقي، ولا تزال آثار الحروق على جسدي. كما تعرضت للتحرش الجنسي ونزعوا ملابسي وحاولوا إدخال عصا في فتحة الشرج لكنني قاومت بشدة مما أسفر عن ضربي بقوة".

تدهورت الحالة الصحية لجواد أثناء وجوده في السجن بشكل كبير. قال جواد أنه أثناء وجوده في عيادة سجن القلعة بتاريخ 9 أبريل/نيسان 2012 تعرض للتعذيب على يد ابن الملك الذي جلده وضربه وركله وسحب شعره ولحيته. لا يزال جواد محبوساً إلى الآن.

- حسن مشيمع

قبيل فجر يوم 17 مارس/آذار 2011، اقتحمت قوات مسلحة ملثمة منزل حسن مشيمع. ضربوا مشيمع وعصبوا عينيه وقيدوا يديه قبل نقله بالسيارة إلى جهة مجهولة. على الرغم من تقدمه في السن وضعف صحته، فقد تعرض مشيمع لكافة أشكال الإهانات والضرب والإذلال والسب والبصق في فمه وإجباره على البلع، وحرمانه من الاستحمام لمدة 10 أيام، وأجبر على الوقوف لمدة خمس ساعات أو أكثر، وسكبوا عليه الماء البارد ثم وضعوه مقابل مكيف الهواء، كما تعرض للحرمان من النوم. لا يزال مشيمع محبوساً.

- سعيد النوري

أثناء اعتقاله في عام 2010، تلقى مركز البحرين لحقوق الإنسان معلومات عن تعرض سعيد النوري لتعذيب بدني ونفسي شديدين. تم تقييد يديه وعصب عينيه في زنزانة انفرادية ولم يُسمح له بتناول أي طعام أو شراب لفترات طويلة. كانت آثار التعذيب واضحة على جسد النوري. تعرض للتعذيب بما يسمى وضعية "الفلقة" (ربط القدمين وتثبيتهما في وضع مرتفع ، أو التعليق من القدمين ثم ضربهما باستمرار) حتى تورمت قدميه ولم يتمكن من المشي. لم يُسمح للنوري بالتحدث إلى محاميه على انفراد، وأثناء جلسات التحقيق في النيابة طُلب من محاميه الجلوس بهدوء خلف النوري لكي لا يتمكن من رؤيته.

تم الإفراج عن النوري في 28 فبراير/شباط 2011، ولكن تم اعتقاله مرة أخرى على أيدي قوات الأمن في 17 مارس/آذار 2011، وتعرض للتعذيب والإذلال مرة أخرى، بما في ذلك وضع حذاء في فمه وإجباره على الوقوف لفترات طويلة. لا يزال النوري محبوساً.

- محمد حبيب المقداد

إن محمد حبيب المقداد هو عالم دين شيعي وناشط اجتماعي معروف. اشتهر بإلقاء خطب صريحة تنتقد السلطات البحرينية. وتهدف خطاباته إلى رفع مستوى الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان ومحاربة الفقر والفساد.

اعتقل المقداد للمرة الأولى في أغسطس/آب 2010. وأثناء قضاء فترة عقوبته بالسجن، تعرض للتعذيب اليومي واحتُجز في الحبس الانفرادي لمدة 60 يوماً. تمكن أثناء محاكمته من إظهار آثار الصدمات الكهربائية على جسده والتي بلغ عددها أكثر من خمسين أثر، وتمكن من تقديم أدلة على أن أحد أفراد العائلة المالكة قد تورط في تعذيبه. ومع ذلك، حرمه القاضي من حقه في التحدث مدعياً أن "هذه المحكمة لها هيبتها".

تم القبض على المقداد مرة أخرى في 1 أبريل/نيسان 2011 لموقفه ضد الفساد والقمع وانتهاك حقوق الإنسان في بلاده. قام ضباط الأمن الوطني بجر المقداد من المنزل الذي كان يختبئ فيه، وجردوه من ملابسه وقاموا بضربه على جميع أنحاء جسده عندما حاول أن يستر عورته. تم نقله إلى سجن "القلعة" تحت الأرض بعد ترهيبه وتعرضه للسب المتواصل.

تعرض المقداد لعدة أساليب من التعذيب أثناء احتجازه، منها تعليق رأسه للأسفل وضربه بخراطيم المياه على رجليه وباطن قدميه لعدة ساعات، وإجباره على الغرغرة ببوله، وإجباره على الجلوس عارياً لفترات طويلة، والحرمان من النوم، والاعتداء الجنسي عليه باستخدام العصي. كما تم صعقه بالكهرباء في جميع أنحاء جسده وعلى أعضائه التناسلية. تعرض المقداد للإذلال والتعذيب النفسي عندما بصق الحراس في فمه وأجبروه على البلع، كما أجبروه على تقبيل أحذيتهم وصور الملك. وادعى أنه تعرض للتعذيب على يد ابن الملك. لا يزال المقداد محبوساً.

- عبد الوهاب حسين

تعرض عبد الوهاب حسين للاستجواب والضرب والتعذيب بشكل متكرر على أيدي ضباط جهاز الأمن الوطني أثناء فترة اعتقاله واحتجازه، وتعرض للتعذيب على يد رجل يدعي أنه الممثل المباشر للملك. وشمل التعذيب سكب الماء البارد عليه وإجباره على

الوقوف لفترات طويلة والبصق في فمه وإجباره على تقبيل حذاء الحراس تحت التهديد بالضرب. كما احتُجز حسين في الحبس الانفرادي لأسابيع. لا يزال حسين محبوساً.

حسين جواد (2015)

في 16 فبراير/شباط 2015 اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان ونجل السجين محمد حسن جواد برويز، حسين جواد على أيدي ضباط شرطة ملثمين بملابس مدنية، وقاموا بتفتيش منزله وصادروا جواز سفره وهاتفه المحمول. ولم يتم إبلاغ جواد عن سبب اعتقاله. بعد 10 ساعات من اعتقاله بمعزل عن العالم الخارجي، اتصل بزوجته وأبلغها أنه محتجز في مديرية التحقيقات الجنائية. وقال لزوجته إنه تعرض لسوء المعاملة في الحجز.

في 18 فبراير/شباط تم اقتياده إلى النيابة العامة دون إبلاغ محاميه أو أسرته. وأمرت النيابة العامة بالإفراج عنه لحين المحاكمة بتهمتي "التجمهر غير المشروع" و"إثارة أعمال الشغب".

في 21 فبراير/شباط مثل جواد مرة أخرى أمام النيابة العامة في قضية أخرى. عانى من التعذيب البدني والنفسي وسوء المعاملة. وادعى أنه تعرض للضرب والتهديد بالقتل. وبحسب ما ورد فقد كان معصوب العينين وحُرم من النوم ومياه الشرب وأُجبر على الوقوف باستمرار. وأُجبر على الاستماع إلى صرخات السجناء الآخرين أثناء تعرضهم للصدمات الكهربائية، لإجباره على التوقيع على اعترافات.

علاوة على ذلك، حُرم من الذهاب إلى دورة المياه، وتعرض للضرب عندما طلب ذلك. لم يستطع الاتصال بأسرته أو بمحام، باستثناء مكالمتين لزوجته. عندما أبلغها في المكالمة الأولى أنه تم تعذيبه، قاموا بالانتقام منه. كما تعرض للتحرش الجنسي حيث تم تجريده من ملابسه وتحسسه.[34]

بدا جواد غير واعٍ تماماً أثناء التحقيق معه في النيابة العامة، وكان يهلوس ويغفو وكانت ملابسه مغطاة بالبول. أُجبر على التوقيع على اعترافات انتُزعت تحت وطأة التعذيب. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، حُكم عليه غيابياً بالسجن خمس سنوات، بعد أن تمكن من مغادرة البلاد.

يوسف الجمري (2017)

استدعى جهاز الأمن الوطني في 1 أغسطس/آب 2017 المدون والناشط على مواقع التواصل الاجتماعي يوسف الجمري وتم التحقيق معه لمدة 16 ساعة في ثلاث جلسات متفرقة وهو معصوب العينين. أفصح الجمري في تغريدة على موقع تويتر بعد الإفراج عنه أن التحقيق معه كان بشأن قضايا ذات صلة بالإرهاب، على الرغم من كون حسابه الشخصي على تويتر ينقل أخباراً متنوعة. كما ذكر أيضا أنه تمت مصادرة هاتفه، وشتم معتقداته الدينية، بالإضافة إلى تهديده بالاغتصاب وحرمان عائلته من حقي التعليم والسكن. وأكد الناشط أنه تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي أثناء جلسات التحقيق.

ابتسام الصائغ (2017)

أفادت منظمة العفو الدولية في 25 مايو/أيار 2017 أن المدافعة عن حقوق الإنسان البحرينية ابتسام الصائغ قد خضعت للتحقيق لأكثر من سبع ساعات حول أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وقالت الصائغ أنها تعرضت للتعذيب، بما في ذلك الصفع والتحرش اللفظي والجنسي والضرب المستمر على الرأس. وطُلب منها التوقف عن العمل الحقوقي وتعليق أنشطتها.

نُقلت الصائغ بعد التحقيق إلى المستشفى على الفور. وكانت الصائغ قد تعرضت إلى حملة هجومية من مؤسسات إعلامية مدعومة من الحكومة، و تم حرق سيارتها. وفي 4 يوليو/تموز 2017 اقتحمت عناصر أمنية مسلحة ملثمة منزلها دون إبراز مذكرة قبض، وتم نقلها إلى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية ومن ثمّ احتجازها في سجن مدينة عيسى النسائي. جاء اعتقالها الثاني بعد أقل من 24 ساعة من نشرها لتغريدة عن التعذيب الذي تعرضت له في مايو/أيار 2017. تم الإفراج عن الصائغ في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2017 على ذمة التحقيق في جرائم متعلقة بالإرهاب.[35]

لم تكن الصائغ الضحية الوحيدة، فقد استدعى جهاز الأمن الوطني أيضاً أعداداً كبيرة من نشطاء حقوق الإنسان وأخضعهم للترهيب والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لإجبارهم على وقف أنشطتهم الحقوقية.

عادل المرزوق (2017)

---

[34] منظمة العفو الدولية، البحرين: الحكم على جواد حسين وتجاهل مزاعم تعرضه للتعذيب، 22 ديسمبر/كانون الأول 2015، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1131272015ARABIC.pdf

[35] منظمة العفو الدولية، البحرين: مدافعة عن حقوق الإنسان لا تزال رهن الاحتجاز: ابتسام الصايغ، 31 أغسطس / آب 2017، https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1170142017ARABIC.pdf

في 23 مايو/أيار 2017 تم التحقيق مع عادل المرزوق رئيس لجنة الرصد في التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي من قبل جهاز الأمن الوطني حول نشاطاته الحقوقية التي سلطت الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. وذكر أنه تعرض للضرب المبرح على رأسه بمادة قاسية وصلبة وأنه تم تجريده من ملابسه. كما سكب المحققون عليه الماء البارد وهددوه بالاغتصاب وأرغموه على ترديد شعار "أنا خائن للوطن" وأجبروه على الاستقالة من عمله.[36]

محمد خليل الشاخوري (2017)

داهمت عناصر أمنية في 4 يوليو/تموز 2017 منزل الناشط محمد خليل الشاخوري واقتادته إلى جهة مجهولة. وقد تم استدعاء الشاخوري من قبل وكالة الأمن القومي في مايو/أيار من نفس العام. بعد الإفراج عنه، ذكر أنه تعرض للضرب المبرح والصعق بالكهرباء والاعتداء الجنسي لإجباره على الاستقالة من نشاطه الحقوقي.[37]

محمد حسن سلطان (2017)

قبل أيام قليلة من اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب بتاريخ 22 يونيو/حزيران 2017، استجوب جهاز الأمن الوطني محمد حسن سلطان، نجل النائب السابق الشيخ حسن سلطان، أحد قادة المعارضة. وتعرض أثناء التحقيق للتعذيب على يد الضابط محمد هزيم، كما تم تجريده من الملابس، وإجباره على الوقوف لفترات طويلة، وتم تهديده بالاعتداء عليه جنسياً، وأُبلغ أنه ممنوع من السفر.[38]

نزار القارىء (2017)

في 5 مايو/أيار 2017 اعتُقل نزار القارىء عضو مجلس شورى الوفاق لممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير، وكان محتجزاً في مبنى الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية ومن ثم تم نقله بعدها الى سجن الحوض الجاف، و هو مركز احتجاز مؤقت. حصلت منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان على إفادة حول تعرض القارىء للضرب والإجبار على الوقوف لساعات طويلة والاعتداء لعدة أيام. وكان التحقيق يرتكز حول نشاطه في جمعية الوفاق المعارِضة، الذي كان عضواً فيها قبل أن تقوم السلطات البحرينية بحلِّها بأمر قضائي ووقف جميع أنشطتها.[39]

المحكوم عليهم بالإعدام أو الذين تم إعدامهم بالفعل

محمد رمضان وحسين موسى

قال المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان أنه "وفقاً لهيئات مراقبة دولية ومحامين حقوقيين، فقد أدين كلاً منهما استناداً إلى اعترافات كاذبة انتُزعت تحت وطأة التعذيب في محاكمة جائرة شابتها انتهاكات الإجراءات القانونية. وجاءت جلسة محكمة النقض في أعقاب حملة دولية مكثفة للإفراج عنهم".[40]

حُكم على رمضان وموسى في عام 2014 بالإعدام بتهمة الإرهاب. واعتقل الرجلان دون مذكرات توقيف وتعرضا للتعذيب الشديد لانتزاع الاعترافات، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والضرب والحرمان من النوم وغيرها من الانتهاكات. مُنع رمضان وموسى من الاتصال بمحاميهما إلى ما بعد صدور حكم الإعدام.
لا يزال رمضان وموسى بانتظار تنفيذ حكم الإعدام بعد أن أيدت محكمة النقض الحكم في 13 يوليو/تموز عام 2020.

علي العرب وأحمد الملالي

بتاريخ 27 يوليو/تموز 2019 أعدمت حكومة البحرين علي العرب البالغ من العمر 25 عاماً وأحمد الملالي البالغ من العمر 24 عاماً. وقد أدين كلاهما وحُكم عليهما بالإعدام في محاكمة جماعية تجاهلت مزاعمهما بالتعذيب وشابتها انتهاكات للإجراءات القانونية.
اعتُقل علي العرب في 9 فبراير/شباط 2017 على أيدي رجال الأمن بوزارة الداخلية، وتم نقله إلى مديرية التحقيقات الجنائية، حيث احتُجز حتى 7 مارس/آذار 2017. وخلال تلك الفترة أُجبروه على توقيع اعترافات كاذبة وهو معصوب العينين.
في 7 مارس/آذار نقل الضباط علي إلى مركز احتجاز الحوض الجاف، وكان على جسده آثار تعذيب واضحة بما في ذلك انتزاع جميع أظافر قدميه. في اليوم ذاته الذي وصل فيه إلى الحوض الجاف قام الحراس بضربه لرفضه تقبيل حذاء أحد الحراس.

---

[36] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[37] المرجع السابق.

[38] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/erchamb%20ar20.pdf

[39] المرجع السابق.

[40] المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان، البحرين: بعد حكم المحكمة، ضحايا التعذيب معرضون لخطر الإعدام في البحرين، 13 يوليو/تموز 2020، https://www.ecdhr.org/?p=993

قُبض على أحمد الملالي أيضاً في 9 فبراير/شباط 2017. اعتقلت قوات خفر السواحل التابع لوزارة الداخلية أحمد في البحر في عملية مشتركة مع إدارة البحث الجنائي وقيادة قوات الأمن الخاصة وجهاز الأمن القومي من دون وجود مذكرة توقيف. خلال الاعتقال أصيب أحمد برصاصتين في يده وأصيب بكسر في ساقه. لم يتدخل الأطباء إلا بعد 23 يومًا، وعالجوا العظم المكسور برباط فقط. عقب الاعتقال احتجز الضباط أحمد بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر في إدارة المباحث الجنائية، حيث تعرض للتعذيب الوحشي بما في ذلك الوقوف القسري والتعرض للبرد والضرب (بما في ذلك ضرب الأعضاء التناسلية) والصدمات الكهربائية.[41]

سامي مشيمع وعلي السنكيس وعباس السميع

أعدمت حكومة البحرين البحرين في يناير/كانون الثاني 2017 ثلاثة رجال بحرينيين وهم: علي السنكيس 21 عاماً، عباس السميع 27 عاماً، وسامي مشيمع 42 عاماً. وبالتالي أنهت البحرين تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام الذي دام سبع سنوات. السنكيس والسميع ومشيمع هم أول ثلاثة بحرينيين يتم إعدامهم منذ مارس/آذار 1996.

وأدين الثلاثة في محاكمة جائرة عام 2015 حيث تم استخدام أدلة انتُزعت تحت التعذيب. بالرغم من ذلك نفت محكمة النقض ادعاءات التعذيب وزعمت أنه لا يوجد دليل على قيام ضباط الأمن بتعذيب المتهمين أو إكراههم على الاعتراف.[42]

زهير ابراهيم

احتُجز زهير إبراهيم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 55 يوماً بعد اعتقاله، تم خلالها استجوابه دون حضور محام. تعرض زهير الذي يواجه عقوبة الإعدام لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الضرب والصدمات الكهربائية والاعتداء الجنسي ومحاولة اغتصاب. إلى جانب ذلك هدده الضباط بقتل أطفاله واغتصاب زوجته.

المتظاهرون

سعيد العويناتي (توفي عام 1976)

اعتقل سعيد العويناتي عندما كان يبلغ من العمر25 عاماً، خلال فترة تنفيذ قانون أمن الدولة. وقد عُذب بشتى الوسائل بإشراف إيان هندرسون حتى توفي في 12 ديسمبر/كانون الأول 1976 بعد أربع وعشرين ساعة من اعتقاله. كان العويناتي شاعراً وناشطاً.[43]

جميل علي محسن العلي (توفي عام 1980)

اعتقل جميل العلي يوم 26 أبريل/نيسان 1980 أثناء مشاركته في إحدى المسيرات التي قمعتها السلطات الأمنية. توفي بعد ثلاثة عشر يوماً من اعتقاله. تعرض للتعذيب الذي ظهرت آثاره على جسده، ومنها:

- حروق ناتجة عن مكواة كهربائية
- أضرار في أجهزة الجسم
- جروح عميقة في الجسم نتيجة استخدام المثقاب الكهربائي
- آثار صدمات كهربائية

ومنعت السلطات عائلة العلي من استلام جثمانه، فذهبت الجموع إلى مستشفى السلمانية وأخذوا جثته بالقوة. وتم التقاط العديد من الصور كأدلة.[44]

الدكتور هاشم العلوي (توفي عام 1986)

---

[41] أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، منظمة ADHRB تدين بشدة إعدام البحرين غير العادل لكل من علي العرب وأحمد الملالي، 29 يوليو/تموز 2019 ، https://www.adhrb.org/ar/?p=4983

[42] بي بي سي، البحرين تعدم ثلاثة رجال شيعة على خلفية قتل ضابط شرطة في 2014 ، 15 يناير/كانون الثاني 2017، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-38627679

[43] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/wp-content/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[44] المرجع السابق.

في 18 سبتمبر/أيلول 1986 شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات واسعة ضد العديد من النشطاء، رداً على مطالبتهم بإعادة الدستور والعمل النيابي وإلغاء القوانين القمعية المقيدة للحريات وخاصة قانون أمن الدولة.

وبعد اعتقاله، تعرض الدكتور هاشم العلوي للتعذيب الوحشي الذي أدى إلى وفاته.[45]

سعيد الإسكافي (توفي عام 1995)

سُجن الاسكافي الذي لم يكن يبلغ السابعة عشرة من عمره بعد لمشاركته في مظاهرات. وقد تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي خلال فترة سجنه التي استمرت ستة أيام. وصف الأطباء الذين شاهدوا آثار التعذيب على جسده بأنها "جريمة ضد الإنسانية" وقالوا أن الجناة يستحقون المثول أمام محكمة العدل الدولية.

تلقى والد الإسكافي اتصالاً هاتفياً في 8 يوليو/تموز 1995 من الجهات الأمنية، حيث أخبروه أن يحضر إلى المستشفى بحجة مرض ابنه، ليكتشف أن ابنه قد مات.[46]

جابر العليوات (توفي 2011)

توفي جابر العليوات بعد يومين من إطلاق سراحه من السجن بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الاول 2011، وقد فرضت السلطات الأمنية تعتيماً على قضيته. وذكر شهود عيان وجود كسور متعددة في جسده وآثار أحذية وكدمات على بطنه التي كانت منتفخة للغاية بسبب حصول نزيف داخلي.

أجبرت السلطات الأمنية عائلة العليوات على التزام الصمت إزاء سبب وفاته وادعت أنه توفي تحت تأثير المخدرات.[47]

جدول موجز لضحايا التعذيب في البحرين

يوضح الجدول أدناه أسماء بعض البحرينيين الذين توفوا تحت التعذيب على أيدي ضباط أمن الدولة. تم تجميع القائمة من تقارير وثقتها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش.

سنة الوفاة	الاسم
1976	سعيد العويناتي
1976	محمد غلوم بوجيري
1980	جميل علي محسن العلي
1980	كريم الحبشي
1981	محمد حسن مدن
1981	الشيخ جمال العصفور
1986	راضي مهدي إبراهيم
1986	الدكتور هاشم إسماعيل العلوي
1994	الحاج ميرزا علي
1995	حامد قاسم

[45] المرجع السابق.

[46] منتدى البحرين لحقوق الإنسان، غرف الموت: تقرير يرصد انتهاكات جهاز الأمن الوطني في البحرين، 22 أغسطس/آب 2017، https://www.bfhr.org/uploaded/chamber%20ar20.pdf

[47] المرجع السابق.

1995	نضال حبيب النشابة
1995	حسين قمبر
1995	سعيد عبد الرسول الاسكافي
1996	السيد علي السيد أمين العلوي
1997	بشير عبد الله أحمد فاضل
1997	عبد الزهراء إبراهيم عبد الله
1997	الشيخ علي ميرزا النكاس
1998	نوح خليل عبد الله آل نوح
2011	حسن جاسم مكي
2011	علي عيسى الصقر
2011	زكريا راشد حسن العشيري
2011	كريم فخراوي
2011	جابر إبراهيم يوسف محمد عليوات
2011	يوسف أحمد موالي

التوصيات

لم يتمكن أي من هؤلاء الضحايا أو الناجين أو عائلاتهم من الوصول إلى العدالة أو التعويض المناسب. في حين أن الأشخاص الذين ألحقوا بهم الآلام الجسدية والنفسية ما زالوا أحراراً ولم يواجهوا أي عقاب. إن ضمان سبل الانتصاف الملائمة والفعالة لهؤلاء الضحايا والناجين واجب ومسؤولية إنسانية.

من أجل ضمان رصد التعذيب وسوء المعاملة وإيقاف جميع أشكالهما وإعادة الاعتبار لضحاياهما في البحرين، يدعو مركز البحرين لحقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان بالآتي:

إلى حكومة البحرين:

- التوقف الفوري عن استخدام التعذيب كسياسة لنزع الاعترافات وبث الرعب بين الناس.
- فتح تحقيق محايد وشفاف فوراً في ادعاءات التعذيب ضد عشرات الضباط المتورطين في التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان.
- محاسبة أي شخص تثبت إدانته بارتكاب جرائم التعذيب أو الإشراف عليها في محاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية.
- تقديم التعويضات المناسبة للضحايا والناجين من التعذيب و/أو أسرهم، وتأسيس مراكز إعادة تأهيل لهم.
- وضع حد لسياسة الإفلات من العقاب بين قوات الأمن وإجراء إصلاحات شاملة لضمان الشفافية والمساءلة القانونية.
- التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب من أجل تعزيز المساءلة القانونية لمرتكبي جرائم التعذيب.
- وضع حد لممارسة الاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والاحتجاز التعسفي.
- السماح للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب بزيارة البحرين بشكل عاجل والسماح له بالعمل بحرية ومقابلة الناجين من التعذيب دون شروط محددة مسبقاً.
- الامتثال بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة:

- إصدار أمر ملكي بتشكيل لجنة للتحقيق في شكاوى التعذيب وسوء المعاملة للمواطنين والمعتقلين في جهاز الأمن الوطني.
- تعديل المرسوم 2002/14 للسماح للمتضررين برفع دعاوى مدنية وجنائية ضد أعضاء جهاز الأمن الوطني المتورطين في سوء المعاملة.
- ضمان محاسبة موظفي جهاز الأمن الوطني المتورطين في ارتكاب التعذيب وإحالتهم إلى محاكمات عادلة.
- تعديل المرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2002 ليتناسب مع مبادئ حقوق الإنسان.

إلى المجتمع الدولي:

- الضغط على حكومة البحرين لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأجهزة الأمنية.
- تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- مطالبة حكومة البحرين بالسماح بفتح مكتب دائم للمفوض السامي لحقوق الإنسان لمراجعة تنفيذ البحرين لالتزاماتها الدولية.
- مطالبة حكومة البحرين بتوجيه دعوة مفتوحة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة لزيارة البحرين والسماح لهم بالوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز.